

## المعادلة الضائعة في الاقتصاد العراقي :

من يحسم التناقض بين اقتصاد الدولة وهيمنة السوق الحر؟  
د. مظهر محمد صالح

مايس / 2012

لم يكن لظاهرة التدهور في معدلات سعر صرف الدينار العراقي في الاشهر الاخيرة بعد انتهاء ربيع الاستقرار الذي عاشته البلاد على مدى السنوات الماضية امراً منقطعاً عن مسبباته وطبيعة ومنهجية النظام الاقتصادي في العراق . فالتركيبية الراهنة التي لاتخفى على القاصي والداني من ان هذا الاقتصاد الشديد الريعية يعمل على محورين متناقضين اولهما : اقتصاد دولة يهيمن على 80% من الناتج المحلي الاجمالي او توليد الدخل الوطني ناهيك عن مسؤوليته المباشرة في توريد 99% من التدفقات الداخلة الى البلاد من النقد الاجنبي التي يرتبط الاصدار النقدي للبنك المركزي العراقي والنقد الاساس ارتباطاً مباشراً بحركة تلك التدفقات . والنقيض الآخر : وهو اقتصاد السوق الذي يمتلك الجزئية الاقتصادية والفعالية الاكبر في الادارة غير المباشرة لنتائج اقتصاد الدولة التي تعكسها الموازنة العامة عبر نفقاتها الهائلة التي تشكل نسبة 60% من اجمالي الانفاق الكلي ، وان السوق باتت منفردة في التدفقات الخارجة من البلاد للنقد الاجنبي وتستحوذ على حقوق رئيسية ومهمة من القوة الشرائية بالدينار العراقي وتمتلك الرغبة في الحصول على العملة الاجنبية من تراكمات البنك المركزي من احتياطاته بالنقد الاجنبي التي هي غطاء لتلك الحقوق .

ففي معادلة هيمنة السوق الحر واطلاق حرية التحويل الخارجي واستخدام سياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية للقطاع الخاص مع غياب رؤية مهمة لاستراتيجية التطور والتنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي ، فقد تحول الاقتصاد الى ثنائية شديدة من الريعية في توريد العملة الاجنبية الى التجارة الخارجية وتمويل تجارة الاستيراد ذات الطابع الاستهلاكي البحت وفسح المجال عن فرص الربح والاستثمار الامثل في الاقتصادات الخارجية وجعل العراق حاضنة للاستهلاك وتجميع الثروات وتصديرها الى حواضن اقتصادية خارج البلاد .

كان البنك المركزي العراقي يعمل في هذه المعادلة الضائعة ويمارس سياسة مسك العصا من الوسط لتحقيق التوازن بين تناقضين الاول : اقتصاد الدولة ومسايرته لهذا الاقتصاد الريعي الكبير والآخر : مجازاة السوق الحر ، وهي سوق باهتة تخدم النشاط التسويقي الداخلي وحركة الاموال نحو الخارج بغض النظر عن النتائج المرجوة في بناء نموذج اقتصادي يولد حركة تدفقات داخلة وخارجة بالعملية الاجنبية بمنأى عن هذه الثنائية او الاستقطاب الشديد بين اقتصادين مختلفين ( الدولة والسوق ) وبين تدفقين ( تدفقات بالعملية الاجنبية داخلة يوفرها اقتصاد الدولة و تدفقات خارجة من تلك العملة يستميل عليها القطاع الخاص باتجاه واحد خارج الحدود دون النظر الى الخلف ) .

## هل السياسة النقدية للبنك المركزي قادرة على تغيير بوصلة التناقض ؟

مارس البنك المركزي العراقي كما نوهنا سياسة تدخل في سوق الصرف لم يتسع المجال للدخول في آلياتها النقدية لبلوغ مستوى مستقر في سعر صرف الدينار العراقي في محاولة كانت ناجحة في اختبار ادواته للتصدي للتوقعات التضخمية منطلقاً من مفهوم ان السياسات النقدية العصرية هي السياسات التي تحسم فن ادارة التوقعات . وعلى هذا الاساس تنعمت السوق الوطنية باسعار صرف مستقرة واستقرار في المستوى العام للاسعار وهبوط التضخم الى المرتبة العشرية الواحدة بعد ان بلغت معدلاته مراحل عالية، فضلا عن ارتفاع احتياطات البنك المركزي من النقد الاجنبي الى المرتبتين العشريتين من حيث القيمة الدولارية وهي الاعلى في تاريخ البلاد . ولكن لم يستطع البنك المركزي من حسم التناقض بين اقتصاد السوق وتطلعاته وفردانيته باتجاه الربح ازاء تطلع اقتصاد الدولة وفردانيته في البحث عن الربح الاجتماعي وهي تفتقر للرؤية الاقتصادية لحركة النظام الاقتصادي في العراق . فهكذا معادلة معقدة وضائعة جعلت الاقتصاد الوطني والبحث عن حلول له بمثابة سفينة اقتصادية بلا ربان ، فتهور سعر صرف الدينار العراقي هو ليس نتاج ضعف في القطاع المالي للدولة ( المالية العامة والبنك المركزي ) ولكن هو نتاج لمن يحسم الصراع ويمسك بدفعة الربان وبأي اتجاه في مياه الاقتصاد العراقي المندفعة نحو مصباتها خارج الحدود؟؟؟

ان التوجه نحو الحرية الاقتصادية طوال المدة الماضية ومبادلة الحقوق الممسوكة بالدينار وتعويضها بالعملة الاجنبية وتحقيق الاستقرار لكون الدينار العراقي مغطى تماما بالعملة الاجنبية وعلى وفق الآلية الربعية التي ولد فيها اقتصاد الدولة الدينار العراقي وارتباط ذلك بفوائض ارتبطت بثلاث موازنات هي : فائض في ميزان المدفوعات تهيمن عليه الدولة بعوائد النفط وعوائد الموازنة العامة التي ترتب انفاق بالدينار العراقي لمصلحة السوق وتولد في الوقت نفسه احتياطات او غطاء بالعملة الاجنبية عن الاصدار النقدي الناجم عنها وتصب في الميزانية العمومية للبنك المركزي. وبهذا فإن التزامات متقابلة بالدينار العراقي تعد قيودا يفرضه السوق على تلك الموازنة العمومية للبنك المركزي جراء تحقق الانفاق في الموازنة العامة على ادوات السياسة النقدية واهدافها التشغيلية ،كقوة طلب يولدها السوق ينبغي مكافئتها بعرض كلي تفتقر اليه قاعدة الانتاج ، مما فرض عبنا مستمرا على السياسة النقدية للبنك المركزي للتدخل اليومي وبيع الدولار للحفاظ على استقرار القيمتين الداخلية والخارجية للدينار ( ونقصد بالخارجية هنا سعر صرف الدينار العراقي) .

ان مفترق الطرق بات بحاجة ماسة الى قوة قرار يوضح الخطوط العامة للاقتصاد العراقي اما ان يؤمن ايمانا كاملاً ان الانتقال الى الحرية الاقتصادية وسياسة الباب المفتوح وتحمل الاستنزاف الحاصل في عوائد النفط وتدفق الموارد الاجنبية العابرة للحدود لضمان رفاهية الفرد واطمئنانه واستقراره ( طالما ان منهج التنمية واستقرار مناخاتها حالة متعثرة في العراق والسير بالسفينة امسى مع التيار وحتى يأذن الله امرأ لتغيير حالة السوق الوطنية والسلوك الفردي عن طريق خلق تدفقات داخلية من الاستثمارات والاموال مقابل التدفقات

الخارجة). وهذا امر تقررته القيادة السياسية للبلاد ولايقرره البنك المركزي في نظام اقتصادي لم تكتمل معالمه واتجاهته وايدولوجياته طالما الحديث يدور عن تحويل مبلغ 180 مليار دولار بين الاعوام 2003 ومطلع 2012 وهي حقوق لحاملي الدينار ولدها اقتصاد الدولة بالدرجة الاساس بعد انفاقه مبلغ 450 مليار دولار عبر الموازنات العامة للمدة نفسها وانتفع منها الازدهار الاقتصادي الاستهلاكي الهش والادخار الخارجي ولم ينتفع منه اقتصاد التنمية لغياب منهج التنمية ومناخاتها الجاذبة في بلد يتعايش على موارد النفط، مستهلكوها هم في الداخل ومدخروها يتطلعون بها نحو الخارج؟

### سياسات انصاف الحلول هل تستعيد التوازن في سوق الصرف؟

تعيش البلاد حالياً بنظام معدلات لسعر صرف الدينار العراقي الى الدولار يسمى بنظام السعريين Dual وهو امر ابتدأ مع شدة الصراع والتناقض بين مفهوم اقتصاد الدولة والدفاع عن آليات ومبادئ اقتصاد السوق الحر خالي من اية ضوابط في حركة الاموال .

ومالم تحسم الرؤية الاقتصادية لهذا التناقض اليوم قبل الغد ، وتطلق آليات السوق الحر كما ترغبها القوى الاقتصادية الناشئة بعد العام 2003 ، فان نتائج الاستقرار الاقتصادي ستستمر مبهمة وستجعل البلاد تتعايش على اضطراب اسواق صرف موازية رمادية او سوداء الى امد غير معلوم في نتائجها وربما ستكون وخيمة في استقرار الاسعار ومستوى المعيشة وتشكل هواجس يومية مؤلمة في الحياة الاقتصادية للاسر العراقية وعموم النشاط الاقتصادي .

وعليه ، فان الدروس والعبر تقتضي صياغة المعادلة الاقتصادية بعد فقدان واحدة من ثوابتها وهو اما الايمان باقتصاد الدولة التدخلية وتحمل مركزياتها بمختلف درجات الشد فيها او الايمان بالحرية الاقتصادية وفق الآليات التي تعايش عليها العراق في العقد الاخير بغض النظر عن نتائجها الكارثية وانعدام رؤاها في احداث تنمية حقيقية تذكر من اجل تأسيس مستقبل لاقتصاد السوق الوطنية واندماجها باسواق العالم الحقيقية الاستثمارية و المالية وغيرها لقاء استقرار وازدهار في حياة بعض شرائح الناس وتحمل تضحية عالية من استنزاف في احتياطات التنمية المعطلة واستمرار اشكال من البطالة كما نشهدها حالياً او الدخول في عقد جديد لاقتصاد الدولة يبني على تدخل واسع صوب احداث تنمية كبرى تكون القيادة الاقتصادية لمؤسسة الدولة لبناء اقتصاد حديثة واستخدام واسع النطاق وبنية تحتية واعدة شريطة تحمل معدلات من التضخم والحرمان من لوازم استهلاكية وترفيهية مهمة ناجمة عن اغلاق الباب التجاري المفتوح لتمثل جميعها تضحية من نوع آخر في طراز الحياة ينبغي على المجتمع تحملها !